



دولة فلسطين
منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة شؤون المفاوضات
وحدة دعم المفاوضات

المشهد السياسي خلال شهر كانون الثاني 2025

- ✓ المشهد الفلسطيني
- ✓ المشهد الإسرائيلي
- ✓ المشهد الأممي
- ✓ المشهد الأوروبي
- ✓ المشهد الأمريكي

ملحق: العدوان الإسرائيلي على فلسطين المحتلة

الانتهاكات الإسرائيلية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة

- ✓ قطاع غزة تحت النار
- ✓ تصاعد انتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية
- ✓ انتهاكات الاحتلال في القدس المحتلة
- ✓ المعطيات ذات العلاقة بالأسرى السياسيين والمعتقلين الفلسطينيين

الاستيطان

- ✓ النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية
- ✓ النشاطات الاستيطانية في القدس المحتلة

التحريض (أمثلة من المنشورات التحريضية)

المشهد الفلسطيني

بعد 15 شهراً من حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، كان للوساطات الدولية، برعاية قطرية ومصرية وأميركية، دور محوري في التوصل إلى وقف إطلاق النار الذي تم الإعلان عنه رسمياً مساء الأربعاء 15 كانون الثاني بين إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وحركة حماس. ودخل الاتفاق حيز التنفيذ يوم الأحد 19 كانون الثاني، على أن يتم تطبيق الاتفاق على ثلاث مراحل؛ وتستمر المرحلة الأولى ستة أسابيع وتتضمن عدة بنود أبرزها تبادل الأسرى الفلسطينيين والرهائن الإسرائيليين، وانسحاب تدريجي لقوات الاحتلال من وسط قطاع غزة، وعودة النازحين إلى شمال القطاع.

فيما يخص تبادل الأسرى فقد تقرر أن تُفرج حركة حماس عن 33 رهينة إسرائيلية على مدى 42 يوماً، وتفرج سلطات الاحتلال بالمقابل عن أكثر من ألف أسير فلسطيني بمن فيهم أسرى محكومون بالسجن المؤبد. وتبدأ بعدها المرحلة الثانية التي يُفترض إطلاق المفاوضات بشأنها في اليوم السادس عشر من المرحلة الأولى، وتتعلق بإطلاق سراح جميع الأسرى والرهائن المتبقين، والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال من قطاع غزة، ووقف دائم لإطلاق النار. أما المرحلة الثالثة فتتعلق بإعادة إعمار قطاع غزة.

أكدت الرئاسة الفلسطينية على أن دولة فلسطين هي صاحبة الولاية القانونية والسياسية على القطاع، كباقي الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس، ورفض اقتطاع أي جزء منه، ورفض الموافقة على إبعاد أي مواطن فلسطيني عن وطنه. وأشارت إلى أن الحكومة الفلسطينية وبتوجيهات الرئيس، قد أتمت الاستعدادات كافة لتولي مسؤولياتها الكاملة في قطاع غزة، وأن طواقمها الإدارية والأمنية لديها كامل الاستعداد للقيام بواجباتها.

كما عبرت الرئاسة عن رفضها الشديد وإدانتها لأية مشاريع تستهدف تهجير أبناء شعبنا من قطاع غزة، مؤكدة أن الشعب الفلسطيني لن يتخلى عن أرضه ومقدساته مشددة على أننا "لن نسمح بتكرار النكبات التي حلت بشعبنا في الأعوام 1948 و 1967، وأن شعبنا لن يرحل".

تلقي الرئيس محمود عباس اتصالاً هاتفياً من رئيس جمهورية قبرص نيكوس خريستو دوليدس حيث أطلعته على الموقف الفلسطيني بضرورة الالتزام بوقف إطلاق النار بشكل فوري وأهمية استدامته، وإدخال المساعدات الإنسانية، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة، وتولي دولة فلسطين مسؤولياتها الكاملة في القطاع، والانتقال إلى تنفيذ الحل السياسي الشامل والدائم بإنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وحرية واستقلاله. وأشار الرئيس، إلى أن الحكومة قد أعدت خطة الإغاثة والإنعاش المبكر والاستجابة الطارئة لقطاع غزة، بالتعاون مع الدول المانحة

والمنظمات الأممية والدولية والتي تهدف للإسراع في إدخال المساعدات الإغاثية وإيصالها بالشكل الكافي لأبناء شعبنا.

وحول تصاعد العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية المحتلة، حذرت الرئاسة الفلسطينية من تداعيات شن قوات الاحتلال المرحلة الثانية من الحرب على الضفة الغربية وبالأخص على محافظات جنين وطولكرم وطوباس، وتدمير ممنهج للبنية التحتية وممتلكات المواطنين. وحملت "سلطات الاحتلال مسؤولية تدهور الأوضاع في مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، من خلال استمرار الاعتداءات على شعبنا وأرضنا ومقدساتنا، الذي لن يجلب الأمن والاستقرار لأحد، بل يسهم بالتصعيد ومزيد من العنف." وطالبت الرئاسة، الإدارة الأميركية الجديدة بوقف الاعتداء الإسرائيلي الذي سيؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار والقلق، وزعزعة الأمن في المنطقة.

صرح رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى في مقابلة مع "بلومبرغ" أن حكومته تخطط لإعادة إعمار قطاع غزة بمساعدة الولايات المتحدة والسعودية التي أشار إلى أنها "ستعيد تشكيل الشرق الأوسط"، مع استبعاد حركة حماس من السلطة، وإنهاء الوجود العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة. وأعرب عن تفاؤله بشأن الاتصالات الأولية التي أجراها مع مساعدي الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قائلاً: "لدي كل الأسباب للاعتقاد بأن هذه الإدارة ستساعدنا جميعاً في التوصل إلى الصفقة الصحيحة، وهي الصفقة المتوازنة التي يمكن أن تُنهي الصراع في المنطقة". لكنه أكد على رفضه اقتراح الرئيس الأميركي بنقل سكان غزة، البالغ عددهم أكثر من مليوني شخص، إلى دول مثل مصر والأردن خلال عملية إعادة إعمار القطاع، مضيفاً "أنهم (سكان القطاع) عازمون على الاستمرار في العيش في غزة، ويمكننا إصلاح المكان دون إخراجهم." وذكر مصطفى أنه بدأ برنامجاً "للحد من الفساد وعدم الكفاءة" في حكومته، مشيراً إلى أنه "على اتصال وثيق بالبنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن إدخال مساكن الطوارئ وغيرها من الإمدادات الحيوية إلى غزة." وأكد رئيس الوزراء على ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات التعددية السياسية ويحكمها نظام واحد وقانون واحد وسلاح واحد.

واجتمعت اللجنة المركزية لحركة فتح في أواخر الشهر وناقشت العدوان الإسرائيلي المستمر على القرى والمدن والمخيمات واغتيال العشرات من الفلسطينيين باستخدام المسيرات والطائرات الحربية كما جرى مؤخراً في بلدة طمون وطولكرم وجنين، والاستمرار بتدمير البنية التحتية للشوارع داخل المدن وخارجها. وجرى خلال الاجتماع، الاطلاع على الاستعدادات التي تقوم بها الحكومة الفلسطينية من أجل إعادة فتح معبر رفح المقرر فتحه والعمل فيه، بالتنسيق الكامل مع جمهورية مصر العربية وفق اتفاق 2005، وبمساعدة الاتحاد الأوروبي.

وتعقيباً على اعتداءات المستوطنين بحماية جيش الاحتلال على قرى الفندق وجينصافوط وإماتين في محافظة قلقيلية، أدانت الرئاسة الفلسطينية هذه الجرائم مشددة على "أن هذه الجرائم التي ترتكبها ميليشيات المستعمرين الإرهابية وجيش الاحتلال تأتي كجزء من استمرار حرب الإبادة التي تشنها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، مستهدفةً مقدساته، وممتلكاته." وطالب الناطق باسم الرئاسة الإدارية الأميركية الجديدة "بالتدخل لوقف هذه الجرائم والسياسات الإسرائيلية التي لن تجلب السلام والأمن لأحد، مؤكداً أن الطريق الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية كأساس لحل القضية الفلسطينية، وتجسيد قيام الدولة الفلسطينية، بعاصمتها القدس الشرقية."

حول قرار سلطات الاحتلال وقف عمل الأونروا، دان المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة هذا القرار معتبراً أنه يشكل استفزازاً لشعبنا، وهو مخالف لقرارات الأمم المتحدة التي أنشئت بموجبها الوكالة. وأكد أن القرار الإسرائيلي الذي يتحدى الشرعية الدولية، سيسهم في رفع التصعيد والتوتر في المنطقة جراء مسه بالخدمات التي تقدمها الوكالة لحوالي 6 ملايين لاجئ فلسطيني. وأكد، أن المحاولات الإسرائيلية المستمرة لاستهداف "الأونروا"، تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين وشطب حق العودة، مشدداً على أن قضية اللاجئين هي خط أحمر لدى شعبنا وقيادتنا، وأحد أهداف أي تسوية سياسية مستقبلية.

كما حذر المجلس الوطني الفلسطيني من العواقب الوخيمة التي قد تترتب على قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي بحظر عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" معتبراً أن هذا القرار يمثل تصعيداً خطيراً ضد اللاجئين الفلسطينيين، خصوصاً في قطاع غزة مؤكداً أن هذه الخطوة تأتي ضمن سياسة ممنهجة تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، من خلال الإبادة البطيئة والتطهير العرقي والتهجير القسري في مخالفة واضحة للقوانين الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، كما أن تقليص أو إنهاء خدمات الأونروا سيحرم ملايين اللاجئين الفلسطينيين من الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، والإغاثة الغذائية، وهو ما يزيد من معاناتهم ويهدد حياتهم ومستقبلهم.

المشهد الإسرائيلي

ترحيب إسرائيلي بخطة ترامب تهجير أهل قطاع غزة: رحب مسؤولون إسرائيليون رفيعو المستوى بالفكرة المجنونة التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة وتحويله إلى ريفيرا سياحية في الشرق الأوسط.

ووصف بعضهم هذه الأفكار بجزءٍ من مسارٍ أوسع وليست زلة لسان. وقال وزير المالية المتطرف سموتريتش إن "نقل سكان غزة إلى الدول المجاورة، ومساعدتهم في العثور على أماكن

أخرى فكرة عظيمة." وأضاف أن "التفكير خارج الصندوق وإيجاد حلول جديدة سيؤدي إلى تحقيق حل للسلام والأمن" وتعهد بالعمل مع نتنياهو ومجلس الوزراء لضمان تنفيذ فكرة مغادرة أعداد كبيرة من غزة إلى دول مجاورة في أقرب وقت ممكن.

وهنا الوزير بن غفير الرئيس ترامب على اقتراحه، وأكد على أن أبرز مطالبه من رئيس الحكومة نتنياهو هو تشجيع الهجرة الطوعية للفلسطينيين. وقال: "عندما يطرح رئيس أكبر قوة في العالم الهجرة الطوعية للفلسطينيين فمن الحكمة أن تشجعها حكومتنا وتنفذها."

وقال ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتينو المعارض إن على إسرائيل "أن تقول وداعاً لغزة تمامًا، حيث لا معابر، ولا بنية تحتية، ولا كهرباء، ولا ماء ولا وقود، وها هو يوم جديد يأتي برئيس جديد للولايات المتحدة يدرك، خلافاً لبقية دول العالم، أن حدود غزة مع مصر تبلغ 13 كيلومتراً، ومصر دولة مسلمة تتحدث اللغة ذاتها، وسوف تقبل المسؤولية عن غزة. لا ينبغي أن تكون هذه مشكلتنا. نحن بحاجة إلى استكمال فك الارتباط الكامل عن غزة والتخلص من هذه المشكلة مرة واحدة وإلى الأبد، مع الحفاظ على محيط أمني وحرية العمليات إذا لزم الأمر."

السفير الأمريكي لدى تل أبيب: الدولة الفلسطينية ليست قابلة للتطبيق: قال مايك هاكابي، مرشح الرئيس ترامب لمنصب سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل، إن إقامة دولة فلسطينية لم يعد حلاً قابلاً للتطبيق. واعتبر أن قطاع غزة كان دولة فلسطينية مستقلة وتساءل "لكن ماذا كانت النتيجة؟"

وأضاف هاكابي أن مسؤولية إعادة إعمار قطاع غزة تقع في المقام الأول على عاتق أولئك الذين حملهم المسؤولية عن الوضع الحالي في غزة، وتحديدًا حركة حماس التي قال إنها مدعومة ماليًا من إيران. وأضاف: "طالما أن إيران وحماس تمتلكان الموارد اللازمة للاستثمار في الأسلحة والأنفاق تحت الأرض، فينبغي أن تكون لديهما القدرة على تخصيص الأموال لجهود إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية للمدنيين. وشدد هاكابي على ضرورة محاسبة أولئك الذين ساهموا في تدهور الأوضاع في غزة وتحميلهم مسؤولية تعافيتها."

انتقدت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني رئيس الوزراء نتنياهو وأسلوب تعامله مع قطاع غزة، وقالت إن نتنياهو تعامل بأسلوب خاطئ منتقدة أسلوبه في التعامل مع غزة وحماس. وقالت "إن هناك فرص في مجال السياسة الأمنية لا ينبغي تفويتها. ولهذا يجب علينا أن نحرر أنفسنا من فكرة أن القوة العسكرية وحدها تحقق النصر. وبدلاً من الاستمرار في ما أدى إلى 7 أكتوبر، أي الحفاظ على حماس وإضعاف السلطة الفلسطينية، يجب ان يدخل نتنياهو مساراً في الاتجاه المعاكس، حيث ينبغي العمل ضد حماس ومع السلطة الفلسطينية."

اخترقت شركة برامج التجسس الإسرائيلية باراغون سوليوشنز حسابات بعض مستخدمي تطبيق واتسآب. وقال مسؤولون في إدارة تطبيق الدردشات واتسآب المنضوية تحت أنشطة شركة ميتا التي تضم شبكتي فيسبوك وإنستغرام إن الشركة استهدفت نحو 90 مستخدماً من مستخدمي التطبيق، من بينهم صحفيين وأعضاء في المجتمع المدني. وأرسلت إدارة واتسآب خطاباً إلى الشركة الإسرائيلية بعد حدوث الاختراق، مؤكدة في بيان، أنها ستواصل حماية خصوصية المستخدمين. ومع أن الشركة عطلت محاولات الشركة الإسرائيلية فقد عملت على إحالة المتضررين من التجسس الإسرائيلي إلى شركة "سيتزين لاب" الكندية، المتخصصة في مراقبة الإنترنت، وفقاً لتصريحات مسؤول في "واتسآب"، لوسائل إعلام غربية.

رغم مرور 15 شهراً على هجوم 7 أكتوبر إلا أن المؤسسة الإسرائيلية لا زالت تثير أسئلة كثيرة حول ما جرى في ذلك اليوم. ولا يزال أحد الأسئلة المحورية حول فشل إسرائيل في 7 أكتوبر دون إجابة دقيقة ويدور حول سبب غياب ما تصفه إسرائيل بأقوى سلاح جو في الشرق الأوسط خلال الساعات الأولى.

وقالت مصادر عسكرية إسرائيلية إن الساعات الأولى من 7 أكتوبر شهدت حجماً غير اعتيادي من الاتصالات بين رئيس شعبة العمليات وكبار قادة سلاح الجو، وأن مسؤولي العمليات نقلوا صورة الوضع كما عكستها الأنظمة والميدان، ابتداءً من الساعة 6:30 صباحاً، ما يعكس تواصلًا مستمرًا وتنسيقاً بين الجهات المعنية. وفي المقابل، كانت لمسؤولي سلاح الجو رواية مختلفة قالوا فيها إن سلاح الجو لم يكن شريكاً في تقييم الوضع خلال ليلة 7 أكتوبر. وأوضح أولئك المسؤولون أن التوجيهات التي تلقوها كانت تكتيكية وتم تنفيذها بالكامل، دون أن تكون معها أي معلومات عن هجوم واسع النطاق من قبل حركة حماس على بلدات غلاف غزة.

وقال مسؤولو سلاح الجو أنهم كانوا عملياً في نفس القارب مع فرقة غزة وقيادة المنطقة الجنوبية وهيئة الأركان العامة، حيث إن كل هذه الأذرع من القوات المسلحة لم تكن تملك رؤية شاملة للأحداث في تلك اللحظات الحرجة.

ويواصل الإعلام العبري الإشارة إلى الإخفاقات الأمنية والعسكرية الخطيرة في أداء الاستخبارات العسكرية وأذرع الرصد الأمني الأخرى في المنظومة الأمنية وعدم قدرة هذه الأجهزة الأمنية على التنبؤ بالهجوم أو التعامل معه في ساعاته الأولى بشكل فعال. واعتبرت هذا الإخفاق من أكبر ما شهدته إسرائيل منذ نشأتها عام 1948.

وفي ظل استمرار الجدل، تواصل لجان التحقيق الإسرائيلية، سواء داخل الجيش أو الكنيسة، دراسة أوجه القصور التي أدت إلى هذه الثغرات الأمنية، وسط تصاعد الضغوط السياسية والشعبية لمحاسبة المسؤولين عن هذا الإخفاق من خلال تشكيل لجنة تحقيق رسمية.

هددت الخلافات الداخلية بين أطراف الائتلاف الحكومي حول التجنيد الإلزامي للمتدينين اليهود بانهايار حكومة نتنياهو، بعد تناهي المعارضة الحريدية (الأحزاب الدينية المترتبة) لفرض قانون الخدمة الإجبارية على اليهود المتدينين تلاميذ المدارس الدينية.

وهدد وزير المالية سموتريتش بأن حزبه لن يتردد في إسقاط الحكومة والدعوة إلى حل الكنيسة فيما لو أصرت الأحزاب الدينية على موقفها من قانون الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي. وقال: "آمل أن ننجح في سن قانون تجنيد جيد وقانون ميزانية الدولة أيضا. وإذا لم ننجح، فإني أقول لإخواني الحريديم إن الفرصة متاحة أمامنا لتمرير ميزانية الدولة في الكنيسة ومن ثم حل الكنيسة والدعوة إلى انتخابات مبكرة." وكان سموتريتش بذلك يلوح للأحزاب الدينية بأنها تخطئ إن هي اعتمدت على قوتها في التصويت لصالح الميزانية ستجبر الحكومة على التعاطي معها بشكل يخدم رغباتها.

وختم سموتريتش بالقول إن الجيش الإسرائيلي لم يكن في السابق بحاجة إلى تلاميذ المدارس الدينية لتجنيدهم لكن الوضع الآن تغير كثيرا، وأن الجيش الصغير والذكي لم يعد كافيا للقيام بمهام حماية الدولة، وأن الحاجة اليوم باتت ماسة لجيش كبير وذكي وهجومي وفتاك.

برز اسم ستيف ويتكوف، المبعوث الخاص للرئيس ترامب إلى الشرق الأوسط، خلال كانون الثاني الذي ختمه بزيارة إلى قطاع غزة للاطلاع عن كثب على الأوضاع في محور نيتساريم ومعبير كرم أبو سالم بين إسرائيل وقطاع غزة.

وانتقل ويتكوف إلى العمل على إنهاء ملف المخطوفين الإسرائيليين ومارس ضغوطا جمة على كل الأطراف، بمن فيها نتنياهو شخصيا، من أجل التوصل إلى اتفاق حول الرهائن والأسرى الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية. وتم في كانون الثاني الإفراج عن حوالي 200 أسير فلسطيني وتواصلت عمليات الإفراج فيما بعد خلال شهر شباط الجاري.

المشهد الأممي

وصف فيليب لازاريني المفوض العام لوكالة (الأونروا) في كلمة له أمام مجلس الأمن الدولي حظر عمل الوكالة في إسرائيل بالكارثي وقال إنه سيشل عمل الوكالة في قطاع غزة والضفة الغربية. وأضاف أن هذا الإجراء الإسرائيلي سوف يزيد من عدم الاستقرار، ويعمق اليأس في الأراضي الفلسطينية المحتلة في لحظة حرجة، كما أنه يقوض اتفاق وقف إطلاق النار في غزة.

وأعلن لازاريني أن عدد الضحايا في قطاع غزة قد يفوق الأرقام الرسمية التي تعلنها وزارة الصحة في القطاع بنسبة 40%، وأن دراسة خضعت للمراجعة حول الوفيات الناجمة عن الإصابات في غزة أوضحت أن عدد القتلى الذي أعلنه وزارة الصحة هو الحد الأدنى، وأن من المرجح أن يكون عدد القتلى الحقيقي أعلى بنسبة 40% من العدد الرسمي البالغ نحو 46 ألفاً من المواطنين الفلسطينيين. وأشار إلى أن غالبية القتلى هم من كبار السن والنساء والأطفال.

وللدلالة على أهمية عمل الوكالة، قال لازاريني إنها توفر ما يصل إلى 17 ألف استشارة طبية يوميًا في الأراضي الفلسطينية، وأن وجود الأونروا يعد ضمانًا للاستقرار في المنطقة، وأن مهاجمة الأونروا بهذا الشكل الذي تقوم به إسرائيل ستلحق الضرر بملايين الفلسطينيين الذين يعتمدون على مساعدات الوكالة الإنسانية.

وردًا على الاتهام الإسرائيلي للأونروا بأنها لا تقدم الدعم المناسب، أكد لازاريني أن الوكالة تقدم نصف المساعدات التي يتلقاها الفلسطينيون، وأن فرض هذا القانون سيؤدي إلى تدهور قدرة الأمم المتحدة في وقت يجب فيه زيادة المساعدات الإنسانية. "وأكد أن اتهام إسرائيل لوكالة الأونروا بالإرهاب يعد سابقة خطيرة في عمل مؤسسات الأمم المتحدة."

وكانت وكالة الغوث قد أعلنت في مطلع شهر كانون الثاني أنها ستواصل عملها في سائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، على الرغم من دخول القانون الإسرائيلي الجديد بقطع علاقات إسرائيل مع الوكالة حيز التنفيذ في نهاية كانون الثاني بناء على قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية في تشرين الأول من العام الماضي وبتوصية من الكنيست بوقف كل اتصال وعلاقة بين إسرائيل ووكالة الغوث اعتبارًا من الثلاثين من كانون الثاني 2025.

وتقدم الأونروا مساعدات وخدمات صحية وتعليمية لملايين اللاجئين في الأراضي الفلسطينية وسوريا ولبنان والأردن. وبعد صدور القرار الإسرائيلي علق لازاريني عليه بأن الوكالة "تعرضت لحملة تشويه شرسة بهدف تصويرها على أنها منظمة إرهابية."

ورفضت المحكمة الإسرائيلية العليا التماسا قدمته مجموعات حقوقية للحصول على أمر مؤقت لتأجيل تنفيذ القرارات التي تحد من عمليات "الأونروا" في الأراضي المحتلة. وحذرت هذه المجموعات من عواقب إنسانية وخيمة لهذا الإجراء الإسرائيلي الذي "ينتهك الحقوق الأساسية للإنسان ويتعارض مع واجبات إسرائيل بصفقتها القوة القائمة بالاحتلال."

ويشمل القرار إغلاق جميع مقر الوكالة ووقف أنشطتها وهو ما يحرم مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أكدت "الأونروا" أن القرار الإسرائيلي يضر بالفلسطينيين في حين طالبت الأمم المتحدة إسرائيل بالتراجع عن قرارها.

ويمثل قرارا الكنيست بحظر عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، خرقا لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والأعراف والاتفاقيات الدولية، ويتناقض مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة القرار رقم 302 الذي أنشأ "الأونروا" عام 1949 استجابة لأزمة اللاجئين الفلسطينيين، بما يمثل التزاماً دولياً بهذه القضية بعد فشل تنفيذ قرار مجلس الأمن 194 الذي يضمن لهم حق العودة.

دعت منظمة الصحة العالمية إلى تسريع الإخلاء الطبي العاجل من قطاع غزة إلى حيث يمكن توفير هذه الخدمة لهم، حيث يقدر مجموع الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى العلاج خارج القطاع بنحو 15 ألف مواطن.

وقال ممثل المنظمة في الأراضي الفلسطينية ريك بيبركورن إن الاحتياجات الصحية في قطاع غزة هائلة، وأن 18 مستشفى فقط من أصل 36 تعمل بشكل جزئي، و 11 مستشفى ميدانيا، في حين سمح وقف إطلاق النار بوصول الإمدادات الصحية الكافية لنحو 1,6 مليون شخص. وأشار إلى عبء الصحة العقلية في غزة، حيث لا يتوفر العدد الكافي من أطباء أو أخصائيي الصحة النفسية في شمال قطاع غزة، بينما توقف المستشفى الوحيد للصحة العقلية عن العمل منذ 2024.

وأضاف بيبركورن أن المنظمة تخطط لتوسيع مستشفى الشفاء بزيادة 200 سرير، بينما تجري تقييمًا لترميم المستشفى الإندونيسي، وتركيب منشأة صحية سابقة التجهيز في مدينة غزة. وقال إن المنظمة نشرت الفرق الجراحية لدعم القدرات في مستشفى الأهلي العربي، وعززت مراقبة الأمراض والاستجابة وتشغيل نظام الإنذار المبكر، في حين أن المستشفيات برفح تحتاج إلى الترميم.

المشهد الأوروبي

وافق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على إعادة نشر بعثة مدنية لمراقبة معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر. وقالت المسؤولة عن السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كايا كالاس، إن إعادة نشر البعثة في المعبر، وهو البوابة الرئيسية لغزة إلى العالم الخارجي، ستتيح خروج عدد من المصابين من غزة لتلقي الرعاية الطبية في الخارج. وأضافت أنه تسنى التوصل إلى توافق كبير على أن بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في معبر رفح يمكن أن تلعب دورا حاسما في دعم وقف إطلاق النار. وقالت بعثة الاتحاد الأوروبي، التي تضم في وضعها التحضيري عشرة موظفين دوليين وثمانية فلسطينيين من قطاع غزة، إن إعادة الانتشار تأتي بناء على طلب من إسرائيل والفلسطينيين، وبموافقة المصريين.

وقالت وزارتنا الخارجية والدفاع الإيطاليان إن روما سترسل 7 أفراد من شرطة كارابينيري للانضمام إلى مهمة رفح، بالإضافة إلى فردين إيطاليين موجودين بالفعل هناك. وأضافت أن الهدف الأساسي للمهمة "تنسيق العبور اليومي وتيسيره لما يصل إلى 300 جريح ومريض، وضمان المساعدة والحماية للمعرضين للخطر في سياق الطوارئ الإنسانية."

وقالت الوزارتان إن إيطاليا ستكون مسؤولة أيضا عن نقل كامل فرقة قوات الدرك الأوروبية إلى مسرح العمليات، وأن أفرادا من الحرس المدني الإسباني والدرك الفرنسي سينضمون إلى هذه القوة الدولية.

ويذكر أن إسرائيل كانت قد رفضت على مدى أشهر طويلة قبل التوصل إلى اتفاق وقف النار في كانون الثاني تسليم هذا معبر رفح إلى أي جهة فلسطينية، سواء كانت حماس أو السلطة الفلسطينية على الرغم من أن الأخيرة أعربت عن استعدادها الكامل لتولي المسؤولية عن المعبر وفق البروتوكولات التي تم التوقيع عليها عام 2005 من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ومصر والاتحاد الأوروبي في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة.

القلق يساور المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بسبب الإجراء الإسرائيلي ضد وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، والقرار الإسرائيلي بحظر أي اتصال بين الهيئات والمسؤولين الإسرائيليين ووكالة الغوث، ومنع أي وجود للوكالة في إسرائيل والقدس الشرقية المحتلة.

ودعا وزراء الخارجية في بيان مشترك صدر عنهم الحكومة الإسرائيلية إلى "الامتثال لالتزاماتها الدولية وتحمل مسؤوليتها لضمان تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية للسكان المدنيين بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق." وطالبوها بالتعاون مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، لضمان استمرارية العمليات، مؤكداً أنه "لا يوجد كيان آخر أو وكالة أممية تمتلك القدرة أو البنية التحتية لاستبدال تفويض الأونروا وخبرتها."

كما جددوا التأكيد على دعم بلادهم الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ورحبوا بالزيادة الملحوظة في المساعدات الإنسانية التي تصل إلى غزة منذ بدء وقف إطلاق النار، ودعوا إلى ضمان استمراريته. وختموا بيانهم بالقول "إننا سنقوم بدورنا الكامل في الأيام والأسابيع المقبلة لاغتنام فرصة وقف إطلاق النار هذا، وضمان أن يؤدي إلى مسار موثوق نحو حل الدولتين، حيث يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين العيش جنبا إلى جنب بسلام."

المشهد الأمريكي

برز دخول الرئيس الأمريكي المنتخب للمرة الثانية دونالد ترامب إلى البيت الأبيض كواحد من أهم أحداث المشهد الأمريكي لما له من تداعيات وتأثيرات على علاقة الولايات المتحدة مع عديد الدول في العالم، ناهيك عن تأثير هذه الحقبة الرئاسية الجديدة في واشنطن على الشرق الأوسط وتطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

العرب يرفضون خطة ترامب لإخلاء قطاع غزة من مواطنيه. ولم يكذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يعلن عن خطته بترحيل سكان قطاع غزة إلى خارجه حتى التأم في القاهرة اجتماع لوزراء خارجية مصر، الأردن، السعودية، قطر، الإمارات ومنظمة التحرير الفلسطينية، والجامعة العربية للرد على الفكرة وإعلان رفض هذه الدول الكامل للخطة الأمريكية. وحضر اللقاء وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، ووزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، ووزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن بن جاسم، ووزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، ووزير خارجية الإمارات عبدالله بن زايد، وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حسين الشيخ، وأمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط.

وقد كرر الرئيس ترامب تبنيه للفكرة وقال إن على مصر والأردن استيعاب اللاجئين الفلسطينيين من غزة وإنها ستفعلان ذلك، على الرغم من بيانات الشجب والاستنكار والرفض التي صدرت ليس فقط عن عمان والقاهرة ولكن أيضا عن مختلف العواصم العربية والعالمية. وحين سئل ترامب عما إذا كان سيفرض عقوبات ضد الأردن ومصر لرفضهما خطته، تبجح قائلاً: سيفعلان ذلك. لقد فعلنا الكثير لهذين البلدين وأن لهما أن يفعلا هذا الأمر."

وكان **الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي** قد أعلن هو أيضا ومرارا رفض مصر القاطع لفكرة تهجير الفلسطينيين، وقال "إن تهجير الفلسطينيين ظلم لن نشارك فيه ولن نتساهل القاهرة مع مثل هذه الدعوات، مشددا على أنه لا حل سوى حل الدولتين. كما أعلن **العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني** أن موقف الأردن راسخ من القضية الفلسطينية بضرورة تثبيت الفلسطينيين على أرضهم ونيل حقوقهم المشروعة.

عرقل مجلس الشيوخ الأميركي مشروع قانون كان من شأنه أن يفرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية احتجاجا على مذكرتي اعتقال بحق رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو ووزير الجيش السابق يوآف غالانت. وعارض المجلس مشروع القانون بأغلبية 54 صوتا مقابل 45، وبهذا لم يحصل مشروع القانون على تأييد 60 عضوا من بين 100 عضو في مجلس الشيوخ.

وقادت السيناتور جين شاهين، وهي أكبر عضو ديمقراطي في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، والتي تسعى لإعادة انتخابها في نيو هامبشاير، مفاوضات مع الجمهوريين في محاولة للتوصل إلى حل وسط بشأن مشروع القانون. لكن تلك المحادثات انهارت قبل فترة وجيزة من التصويت، وأعلنت شاهين وديمقراطيون آخرون شاركوا في المحادثات، مثل السيناتور كريس كونز من ولاية ديلاوير، المرشح أيضًا لإعادة انتخابه، أنهم سيصوتون بالرفض.

وتحدّث زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ تشاك شومر في القاعة قبل لحظات من التصويت وقال إن مشروع القانون "سيء الصياغة ومثير للمشاكل بشكل كبير" واشتكى من رفض الجمهوريين إجراء

تغييرات متواضعة على مشروع القانون لجذب دعم الديمقراطيين. وقد أثار استهداف المحكمة الجنائية الدولية لنتنياهو رد فعل عنيف من الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس. وكان مجلس النواب قد أقر مشروع القانون نفسه في وقت سابق من هذا الشهر بأغلبية 243 صوتًا مقابل 140 صوتًا، حيث صوتت 45 ديمقراطيًا مع الجمهوريين.

شنت مرشحة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لمنصب مدير الاستخبارات الوطنية تولسي غابارد هجومًا لاذعًا على الإدارات الديموقراطية السابقة، ونددت بغزو العراق، وقالت في جلسة تعيينها كمديرة وطنية للاستخبارات في إدارة ترامب إن "ال فشل التام للاستخبارات من جانب إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش كان مسؤولًا عن الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للدولة الشرق أوسطية، وأن المعلومات الاستخباراتية الخاطئة أو غير الكافية المستخدمة كسلاح أدت إلى العديد من الإخفاقات المكلفة وقوضت الأمن القومي للولايات المتحدة. ولتقوية حجتها أشارت إلى الغزو الأمريكي للعراق وقالت إنه جاء "نتيجة تليفيق كامل أو فشل كامل للاستخبارات." وانتقدت غابارد الهجوم الأمريكي على العراق ووصفته بأنه "قرار كارثي أدى إلى مقتل عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين، وملايين الأشخاص في الشرق الأوسط، والهجرة الجماعية، وزعزعة الاستقرار، وتقويض أمن واستقرار حلفائنا الأوروبيين، وصعود تنظيم داعش، وتعزيز تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإسلامية الجهادية وتقوية إيران."

ملحق: العدوان الإسرائيلي على فلسطين المحتلة

ملخص

واصلت سلطات الاحتلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة حتى دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ يوم 19 كانون الثاني، حيث بدأ سكان أهالي القطاع يتنفسون الحياة من جديد بعد مرور 470 يومًا من الحرب كانت مليئة بالقتل والدمار والجوع والمرض والقهر. واستبق سريان وقف إطلاق النار ارتكاب إسرائيل عدة مجازر راح ضحيتها 268 فلسطينيًا وإصابة 738 آخرين. وارتكبت سلطات الاحتلال خروقات لوقف إطلاق النار موقعة جرحى في صفوف المواطنين من بينها إصابة سيدة برصاص قناص إسرائيلي استهدف مجموعة من المواطنين في بلدة الشوكة شرق رفح جنوب قطاع غزة، وإصابة مواطن بالرصاص قرب حاجز نتساريم العسكري، واعتقلت زوارق الاحتلال الحربية صيادين اثنين من بحر مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة. كما أعلن الهلال الأحمر الفلسطيني عن إصابة المسعفة مها وافي بجروح في يدها وتعرض إحدى مركبات الإسعاف التابعة للجمعية لأضرار، وذلك أثناء توجه طواقم الإسعاف لنقل جرحى في منطقة وسط خان يونس.

وصرح المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، يانس لاركيه، أنه بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بدأت المساعدات بالدخول إلى القطاع على نطاق واسع مشددًا على ضرورة التركيز على وصولها للناس بأسرع وقت ممكن "فالجوع منتشر على نطاق واسع،

والناس بلا مأوى، والأمراض والإصابات المنتشرة، والأطفال منفصلون عن أسرهم، وسحابة من الصدمات النفسية العميقة تخيم على غزة."

وتشير تقارير إعلامية إلى ارتكاب قوات الاحتلال 10100 مجزرة خلال 470 يوما من الحرب على قطاع غزة منها إبادة 2,092 عائلة من خلال قتل جميع أفراد الأسرة، ليبغ عدد شهداء هذه العائلات 5,967، في حين أن 4,889 عائلة أخرى فقدت جميع أفرادها باستثناء فرد واحد فقط، ليصل عدد شهداء هذه العائلات إلى أكثر من 8,980 شهيداً. وبلغت نسبة الدمار في قطاع غزة 88%، حيث دمرت قوات الاحتلال أكثر من 161,600 وحدة سكنية بشكل كامل، في حين دمرت 82,000 وحدة سكنية أخرى بحيث أصبحت غير صالحة للسكن. كما تضرر أكثر من 194,000 وحدة سكنية بشكل جزئي. وتسببت الحرب الإسرائيلية على القطاع في تدمير 34 مستشفى، بالإضافة إلى 80 مركزاً صحياً آخر خرجت عن الخدمة، كما دمر الجيش الإسرائيلي 136 سيارة إسعاف و 162 مؤسسة صحية.

وبالتوازي مع حرب الإبادة في غزة، صعّدت قوات الاحتلال من عدوانها على الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس ونفذت حملة واسعة من الاقتحامات والاعتقالات والاعتداءات ونسفت منازل المواطنين وقامت بتدمير البنى التحتية لا سيما في مخيمات المحافظات الشمالية. وقد أسفرت تلك الاعتداءات عن سقوط 68 شهيداً تركّز معظمها في محافظة جنين التي سجلت سقوط 37 شهيداً ومحافظة طوباس التي شهدت لوحدها سقوط 15 شهيداً ومحافظة نابلس التي سجلت سقوط 6 شهداء ومحافظة طولكرم التي سجلت سقوط 5 شهداء.¹

وخلال كانون الثاني 2025، استشهد ما لا يقل عن 2002 فلسطيني وجرح أكثر من 3400 فلسطيني في الأراضي المحتلة، وسجل قطاع غزة في الشهر ذاته بفعل عدوان الإبادة الإسرائيلية ما لا يقل عن 1934 شهيداً، بينما استشهد في الضفة الغربية المحتلة 68 فلسطينياً.² واعتقلت قوات الاحتلال خلال هذا الشهر ما لا يقل عن 528 فلسطينياً.³ وتم تسجيل 271 عملية إطلاق نار في كافة محافظات الضفة و 1728 عملية اقتحام وحالة نصب لحواجز عسكرية مفاجئة على مداخل القرى ومشارف البلدات والمخيمات. وقام المستوطنون المسلحون أيضاً بتصعيد اعتداءاتهم الوحشية ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم حيث تم تسجيل ما لا يقل عن 236 اعتداء ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم.

1 وزارة الصحة الفلسطينية

2 وزارة الصحة الفلسطينية

3 نادي الأسير الفلسطيني

الانتهاكات الإسرائيلية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة

حتى آخر كانون الثاني 2025

قطاع غزة تحت النار

خلال شهر كانون الثاني حتى دخول اتفاقية وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية في شمال قطاع غزة بالأخص على بلدة بيت حانون، وفي وسط القطاع تركز القصف شرق دير البلح وشمال غرب مخيم النصيرات . وسبق إعلان وقف إطلاق النار أيضا قصف عنيف على مختلف مناطق مدينة غزة. وأشارت [منظمة الأمم المتحدة للطفولة](#) "يونيسف" إن 15 ألف طفل قتلوا منذ 7 تشرين أول 2023 يعني قتل 35 طفلا في اليوم الواحد."

وأشار [الدفاع المدني الفلسطيني](#) في قطاع غزة انه فقد نحو 85% من مقدراته المادية من مركبات ومعدات ومباني ومقرات خلال حرب الإبادة وأن طواقمه استطاعت بالإمكانات المتوفرة انتشال نحو 520 جثمان ورفاة، في حين لم تتمكن من الوصول إلى أماكن آلاف الجثث لعدم توفر المعدات والأجهزة الثقيلة المخصصة لهذه المهام نظرا أن الحديث يدور عن وجود نحو 14 ألف جثة لشهداء مفقودين تحت أنقاض المنازل في كافة مناطق قطاع غزة.

وشددت [مجموعة الحماية](#) على أن المستويات العالية من التلوث بالذخائر المتفجرة في غزة، في حال توفر بيئة مواتية "ستتطلب نحو 500 مليون دولار أمريكي على مدى 10 سنوات لإزالتها وستترك آثارًا خطيرة على حياة البشر" مشيرة "أنه من المرجح أن تكون الذخائر المتفجرة مدفونة تحت أكثر من 42 مليون طن من الأنقاض التي نتجت عن الدمار الذي حلّ بالمباني والطرق وغيرها من البنى التحتية التي تحتوي على الأسبستوس والملوثات الخطيرة الأخرى... والرفات البشرية."

منذ بدء العدوان الإسرائيلي في 7 تشرين الأول 2023 وحتى نهاية شهر كانون الثاني 2025، بلغ عدد الشهداء أكثر من 48498 فلسطينيا في قطاع غزة غالبيتهم من النساء والأطفال في حين أصيب أكثر من 111600 فلسطيني إضافة إلى وجود أكثر من 14000 شخص في عداد المفقودين. وخلال كانون الثاني وحده، استشهد ما لا يقل عن 1934 فلسطينيا فيما جرح أكثر من 3200 آخرين.

ومن أبرز الأمثلة على جرائم الإبادة الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال هو الاستهداف المتعمد لمبانٍ سكنية وخيم النازحين:

- استهداف مباني سكنية: يوم 14 كانون الثاني، [قصفت](#) الطائرات الحربية الإسرائيلية منزلاً يعود لعائلة شاهين يقع في شارع البركة جنوب مدينة دير البلح بالمحافظة الوسطى، ما تسبب في تدمير المنزل بشكل كلي، واستشهاد 12 من النازحين في المنزل، وهم أسرة الزميل

الناشط الحقوقي رافت صالحه وأنسابؤه، ومن بين الشهداء زوجته وأبناؤه الأربعة، في حين أصيب رافت بجروح خطيرة في الرأس، وبترت ساقه اليمنى، وعدد من أصابع يديه.

- **استهداف خيام النازحين:** فجر يوم 2 كانون الثاني، **قصفت** قوات الاحتلال تجمعين لخيام النازحين في منطقتين يبعدان عن بعضهما حوالي 200 متراً، في مخيم الإحسان بمنطقة العطار جنوب غرب مواصي خان يونس، ما أسفر عن استشهاد 10 نازحين من بينهم 5 أطفال، وسيدة، كما أصيب 15 آخرين بجروح.

تدمير الوحدات السكنية

أعلن **مكتب الأمم المتحدة** لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا"، أن 92% من الوحدات السكنية في غزة مدمرة أو متضررة مشيراً أن إجمالي 436 ألف وحدة سكنية تأثرت بسبب الحرب حيث تم تدمير 160 ألف وحدة وتضرر 276 ألف وحدة بشكل خطير أو جزئي منوها إلى أن هناك أكثر من 1.8 مليون شخص في حاجة ماسة إلى مأوى طارئ ومستلزمات منزلية أساسية. وأضاف مكتب أوتشا، أن ما يقرب من 90% من السكان في جميع أنحاء قطاع غزة نزحوا من منازلهم، وكثير منهم اضطروا إلى الانتقال مرارا وتكرارا حوالي 10 مرات أو أكثر. وفي وقت سابق **أعلنت الأمم المتحدة** أن إعادة إعمار منازل غزة المدمرة قد يستمر لعام 2040 وقد تتجاوز تكلفتها 80 مليار دولار. **وأشارت بلدية غزة عبر منشور لها** أن أكثر من 70% من طرق المدينة دمرت بالكامل مشيرة ان المياه مقطوعة عن نحو 60% من السكان.

وتعرضت 205 منشأة تابعة **للأونروا** منذ بدء العدوان لأضرارٍ مختلفة من جراء القصف واستشهد 272 من موظفيها. كما استشهد ما لا يقل عن 744 نازحا كانوا يلتجئون في ملاجئ الأونروا وجرح ما لا يقل عن 2346 آخرين. وتضيف الأونروا أنه منذ انسحاب قوات الاحتلال في 27 كانون الثاني من أجزاء من الحجاز العسكري نتساريم وحتى 28 كانون الثاني، عبر ما لا يقل عن 376 ألف نازحا إلى الشمال سيرا على الأقدام وفي المركبات.

وحول الدمار الذي حل **بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في قطاع غزة** من جراء القصف الإسرائيلي، أشار تقرير صادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أن قوات الاحتلال الإسرائيلي دمرت 815 مسجدا تدميرا كليا، و 151 مسجدا بشكل جزئي، ودمرت 19 مقبرة بشكل كامل، وانتهكت قدسيتهها من خلال الاعتداء عليها ونهب قبورها وإخراج الجثث منها، واستهدفت ودمرت أيضا 3 كنائس في مدينة غزة.

قطاع التعليم 5

أشارت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية إلى حصيلة 470 يوما من حرب الإبادة حيث استشهد أكثر من 12441 طالبا من طلبة المدارس وأكثر من 519 من أسرة قطاع التعليم، إضافة إلى إصابة أكثر

5 وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية حيث تم دمجها مع وزارة التربية والتعليم لتصبح وزارة واحدة

من 19819 جريحا من الطلبة وأكثر من 2703 جرحى من أسرة التعليم. وأضافت الوزارة أن 241 مدرسة حكومية في غزة تعرضت لأضرار بالغة ودُمرت أكثر من 111 مدرسة حكومية بشكل كامل إضافة إلى تعرض 89 مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" إلى القصف والتخريب.

وصرحت الأونروا أن نحو 660 ألف طفل في غزة لا يزالون خارج المدارس، مشيرة إلى أن 88% من المدارس في القطاع مدمرة، ومضيفة "أن هناك تقارير تفيد بأن الحرب الإسرائيلية على غزة أدت إلى مقتل أكثر من 14 ألفا و 500 طفل."

وبخصوص الضرر والتدمير الذي حل بالجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، تعرضت 20 جامعة وكلية لأضرار بالغة فيما تم تدمير أكثر من 108 مبانٍ تابعة للجامعات بشكل كامل أو جزئي، منها 51 مبنى بشكل كامل و 57 مبنى جامعيًا بشكل جزئي. وبلغ عدد الشهداء من أسرة التعليم العالي حوالي 1014 شهيداً منهم أكثر من 853 طالبا و 161 عاملاً. وتشير الإحصائيات إلى ان 298 ألف طالب وطالبة التحقوا بالمدارس الافتراضية.

الاعتداءات على المؤسسات الصحية والطواقم الطبية

يوم 3 كانون الثاني، عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعا لبحث الاعتداءات الإسرائيلية على المنشآت الصحية في قطاع غزة. **وأشار** مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، إلى حجم الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي على مستشفى كمال عدوان، آخر المستشفيات العاملة في شمال غزة. وشدد على ارتكاب سلطات الاحتلال جرائم حرب جيث قال: "إن شن الهجمات بشكل متعمد على المستشفيات والأماكن التي يعالج بها المرضى والجرحى - بالنظر إلى أنهم ليسوا أهدافا عسكرية - جريمة حرب. وتحت ظروف معينة فإن التدمير المتعمد لمنشآت الرعاية الصحية قد يصل إلى أن يكون شكلا من أشكال العقاب الجماعي الذي يعد أيضا جريمة حرب."

وقد عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة منذ بدء الحرب إلى وضع المستشفيات وكوادرها في بؤرة الاستهداف التي لم تكن قط ملاذا آمنا سواء للمرضى أو للنازحين. **وأشار** المدير العام للمستشفيات الميدانية، د. مروان الهمص، أن 7 مستشفيات فقط تعمل حاليا من بين 37 مستشفى حكومية وأهلية وخاصة كانت تعمل قبل اندلاع الحرب، مضيفا أنها مهددة بالانهيار في أي لحظة سواء جراء التهديد والاستهداف المباشر، مثلما يحدث حاليا مع مستشفى العودة (جمعية أهلية) في منطقة تل الزعتر بجنوبيا شمال القطاع، أو نتيجة القيود المشددة على توريد الوقود والأدوية والإمدادات الإنسانية.

وأعلن مستشفى العودة في غزة، أن الاحتلال شن خلال فترة الحرب 520 هجوماً استهدف المستشفيات في القطاع. وأشار المستشفى إلى أن الاحتلال استهدف أكثر من 100 فريق إسعاف واعتقل 2260 من أفراد الطواقم الطبية خلال الحرب. وأكد استشهاد 6 من العاملين في مستشفى العودة بتل الزعتر أثناء حصاره من قبل الاحتلال. **كما أشار المدير العام لوزارة الصحة في غزة، منير البرش**، أن نسبة

الدمار التي طالت مجمع الشفاء الطبي التي كانت تعد أكبر مؤسسة طبية بقطاع غزة، زادت عن 95 بالمئة جراء الإبادة الجماعية مضييفا أن جيش الاحتلال "دمّر على مدار أشهر الإبادة أكثر من 95 بالمئة من مباني وأجهزة مجمع الشفاء الطبي."

ومنذ بدء العدوان، وبحسب منظمة الصحة العالمية، نفذت قوات الاحتلال ما مجموعه 1391 هجمة على المرافق الصحية والعاملين فيها، منها 670 في غزة و 721 في الضفة الغربية المحتلة.

وأشار تقرير منظمة الصحة العالمية إلى أنه أصبح 18 مستشفى من أصل 36 يعملون بصورة جزئية في قطاع غزة منها مستشفى واحد في شمال القطاع، 10 مستشفيات في غزة، 3 مستشفيات في دير البلح، و 4 مستشفيات في خان يونس، فيما خرجت جميع المستشفيات في رفح عن الخدمة وبقي 57 مركزا للرعاية الصحية من أصل 142 يعملون بشكل جزئي أيضا. كما أدى الاعتداء على المرافق الصحية والعاملين في قطاع غزة منذ بدء العدوان إلى استشهاد 886 مواطنا من الكوادر العاملة في القطاع الصحي وجرح ما لا يقل عن 1355 آخرين.

الاعتداء على الصحفيين

قالت نقابة الصحفيين الفلسطينيين إن سلطات الاحتلال واصلت جرائمها بحق القطاع الصحفي في فلسطين وارتكبت 110 جرائم وانتهاكات لحقوق الصحفيين الفلسطينيين ذهب ضحيتها سبعة من الشهداء في قطاع غزة خلال كانون الثاني 2025.

وأعلنت لجنة الحريات المنبثقة عن نقابة الصحفيين الفلسطينيين أن الشهر الأول من 2025 شهد تصعيدا خطيرا ومتواصلا بحق الحقل الإعلامي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية.

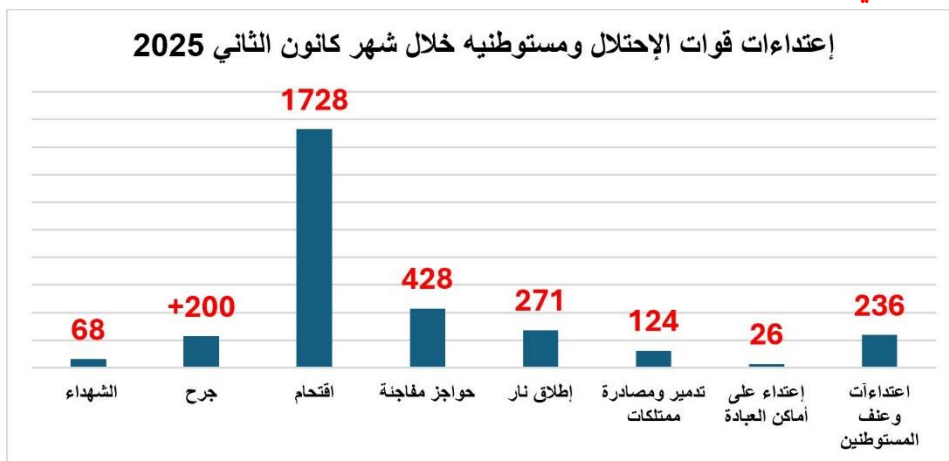
واستهدفت صواريخ الاحتلال منازل ومواقع للصحفيين، راح ضحيتها 7 منهم في عمليات استهداف واضحة لم تنفع الاحتلال محاولات إخفائها.

وحسب تقارير نقابة الصحفيين فإن هجمات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة أودت بحيوات تسعة أفراد من أسر الصحفيين، بينهم أبناء وآباء وأمهات وزوجات وأشقاء، خلال استهداف منازل للصحفيين وعوائلهم بصواريخ أطلقتها الطائرات الحربية الإسرائيلية.

كما وثقت لجنة الحريات 6 إصابات بين الصحفيين نتيجة شظايا الصواريخ في قطاع غزة، والرصاص في الضفة الغربية، مع 15 واقعة استهداف للصحفيين بالرصاص بغرض التهيب. كما تم توثيق منع 40 صحفيا من العمل والتغطية، تعرض من بينهم نحو 17 للغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت. كما تعرض ثلاثة صحفيين للاعتقال وإثنان للتحقيق وثلاثة للضرب. وعملت لجان النقابة وطواقمها على مدار كانون الثاني 2025 على متابعة العديد من الحالات على المستوى المحلي، والتواصل مع الاتحادين العربي والدولي للصحفيين لفضح جرائم الاحتلال بحق الصحفيين، والسعي لإيجاد سبل حمايتهم من سطوة الاحتلال وإجراءاته التعسفية واعتداءاته الإجرامية بحقهم. وأعاد بيان لجنة الحريات في نقابة الصحفيين

التذكير بأن الجسم الصحفي الفلسطيني خسر 200 شهيد من العاملين في الوسط الصحفي منذ بدء الحرب الإسرائيلية على القطاع بعد 7 أكتوبر 2023؟

تصاعد الانتهاكات في الضفة الغربية



خلال كانون الثاني، صعدت قوات الإحتلال الإسرائيلي والمستوطنون المسلحون من اعتداءاتهم بحق أبناء شعبنا الفلسطيني، وتواصلت حملاتهم العسكرية بمختلف محافظات الوطن وتركزت بشكل خاص في محافظات جنين وطوباس وطولكرم ونابلس مما أدى إلى استشهاد 68 فلسطينيا وجرح ما لا يقل عن 200 آخرين أُدخلوا إلى المستشفيات للعلاج.

قامت قوات الإحتلال بنقل الحرب من غزة إلى الضفة الغربية المحتلة بحيث بدأت هجومها في المحافظات الشمالية وقامت باستهداف المواطنين وتهجيرهم إضافة إلى تفجير عدد من المنازل وتدمير البنية التحتية . كما نفذت حملات اعتقال واسعة في صفوف الشبان بالتزامن مع نشر الحواجز و فرض الإغلاقات المشددة بين كافة مدن وقرى الضفة الغربية. ومن أبرز الأمثلة على العدوان الإسرائيلي في المحافظات الشمالية:

- يوم 21 كانون الثاني، بدأت قوات الإحتلال عملية عسكرية في مدينة جنين ومخيمها أطلقت عليها اسم "السور الحديدي" حيث قامت بإطلاق النار بشكل مباشر صوب المواطنين إضافة إلى القصف بالصواريخ من الطائرات المسيرة (بدون طيار) وأوقعت حتى نهاية الشهر 19 شهيدا وأكثر من 80 جريحا إضافة إلى اعتقال ما لا يقل عن 55 فلسطينيا من المحافظة. وتشير التقديرات إلى تضرر أكثر من 100 منزلا داخل مخيم جنين سواء بالنسف أو التفجير أو التدمير إضافة إلى تدمير كامل للبنية التحتية. وفرضت قوات الإحتلال حصارا مشددا على المخيم الذي كان يقطنه قبل بدء العملية العسكرية 3490 عائلة مكونة من حوالي 15000 شخص بقي منها

اليوم 70 عائلة فقط. ولا تزال قوات الاحتلال تمنع الصحفيين من الوصول إلى المخيم من أجل التغطية على جرائمها إضافة إلى منع طواقم الإسعاف من الوصول إلى المصابين.⁶

و**حذر** مدير مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة أجيث سونغاي من أن العمليات المستمرة في الضفة الغربية التي تشنها قوات الاحتلال تتم باستخدام أساليب عسكرية ووسائل حرب مشددا على أن " ما نراه ونشهده ونسجله هو تدمير هائل للبنية الأساسية في المخيمات مثل مخيم جنين، وقطع الكهرباء والمياه وغير ذلك من الضروريات عن الناس، ومن ثم تهجير الناس من المخيم." كما **أعربت** مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن القلق العميق إزاء استخدام القوة المميتة غير القانونية في جنين حيث شدد المتحدث باسم المفوضية ثمين الخيطان على أن "إسرائيل بصفتها القوة المحتلة تتحمل مسؤولية حماية السكان في الأراضي التي تحتلها."

- وامتد عدوان قوات الاحتلال إلى محافظة طولكرم يوم 27 كانون الثاني مخلفا 5 شهداء وتركز العدوان على مخيم طولكرم حيث اضطرت 1500 عائلة إلى النزوح من أصل 2500 عائلة كانت تعيش في المخيم بأمن وسلام، وتم اعتقال ما لا يقل عن 22 فلسطيني وتدمير كامل للبنية التحتية في المخيم. وتشير التقديرات إلى تدمير حوالي 22 منزلا بشكل كلي و 40 محال تجاري بشكل جزئي.⁷

- يوم 29 كانون الثاني، قصفت طائرة مسيرة (بدون طيار) بصاروخ، مجموعة من المواطنين في ساحة منزل في بلدة طمون في محافظة طوباس مما أدى إلى استشهاد 10 مواطنين. ويوم 8 كانون الثاني، قصفت طائرة مسيرة (بدون طيار) بصاروخ، استهدف مجموعة من المواطنين في بلدة طمون، مما أدى إلى استشهاد 3 مواطنين بينهم 2 أطفال وهم: حمزة عمار أحمد بشارات 10 أعوام، رضا علي أحمد بشارات 9 أعوام، وآدم خير الدين أحمد بشارات 23 عاماً.

احتجاز جثامين الشهداء 8

لا تزال إسرائيل حتى يومنا هذا تحتجز جثامين 401 شهيدا وشهيدة منهم 37 طفلا و 67 أسيرا و 5 سيدات، إلى جانب 256 شهيدا محتجزين في مقابر الأرقام. واحتجزت سلطات الاحتلال خلال شهر كانون الثاني جثامين 12 شهيدا. ولم تفرج سلطات الاحتلال عن أي جثمان.

الهدم 9

خلال شهر كانون الثاني، هدمت سلطات الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة 125 منشأة من بينها 26 منزلا و 16 منشأة مموله من قبل الدول المانحة. وقد أدى ذلك إلى تشريد 36 أسرة (191 شخصا

6 محافظة جنين

7 محافظة طولكرم

8 الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء

9 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة UNOCHA

من بينهم 92 طفل)، كما تأثرت نتيجة ذلك عدد كبير من الأسر (2464 شخصا من بينهم 1191 طفل). وفي القدس المحتلة وحدها، هدمت سلطات الاحتلال 17 منشأة من بينها 9 منازل في كل من جبل المكبر، صور باهر، سلوان، بيت حنينا والعيسوية. وقد أدى ذلك إلى تشريد 12 أسرة (65 شخصا من بينهم 32 طفل)، كما تأثرت نتيجة ذلك عدد كبير من الأسر (106 شخصا من بينهم 30 طفلا).

وأفاد تقرير صادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أن سلطات الاحتلال أصدرت خلال شهر كانون الثاني 131 إخطاراً، تراوحت بين إخطارات للهدم، أو وقف البناء بحجة عدم الترخيص. وتركزت معظم هذه الإخطارات في محافظة الخليل ب 66 إخطاراً، ثم محافظة بيت لحم ب 45 إخطاراً ثم محافظة رام الله ب 10 إخطارات.

إرهاب المستوطنين 10

استمرت خلال شهر كانون الثاني اعتداءات المستوطنين الإرهابية ضد المواطنين الفلسطينيين العزل وممتلكاتهم، وذلك بدعم مطلق من وزراء حكومة الاحتلال وقواتها وسجل شهر كانون الثاني ما لا يقل عن (236) حادث اعتداء¹¹.

وشملت تلك الاعتداءات: دهس متعمد، التواجد على أطراف القرى والبلدات الفلسطينية وإغلاق الطرق أمام حركة المواطنين، الدخول إلى أراضي المواطنين الزراعية، تسييج أراضٍ خاصة بغرض السيطرة عليها، هدم منشآت زراعية خاصة، الاعتداء على المواطنين بالضرب والإيذاء الجسدي، التواجد على مفترقات الطرقات ورشق الحجارة على سيارات المواطنين، القيام بالاعتداء على ممتلكات المواطنين، نصب خيم وكرافانات على أراضي المواطنين الزراعية في محاولة للاستيلاء عليها، تجريف مساحات من أراضي المواطنين، إطلاق النار الحي على المواطنين وممتلكاتهم. وتركزت تلك الاعتداءات على التوالي بالمحافظات التالية: نابلس، رام الله، الخليل ثم أريحا.

وبلغ عدد الاعتداءات التي استهدفت الأشجار والمزروعات الفلسطينية ما مجموعه 78 عملية اعتداء، استهدفت أشجار الزيتون، وتسببت باقتلاع وتضرر وتخريب وتسميم وحرق ما مجموعه 969 شجرة من ضمنها 960 شجرة زيتون، وتركزت هذه الاعتداءات في محافظة رام الله ب 23 اعتداء، تلتها محافظة الخليل ب 20 اعتداء، ثم محافظة بيت لحم ب 12 اعتداء.¹²

من أبرز الأمثلة على اعتداءات المستوطنين 13

10 وحدة الدعم والمفاوضات

11 قد تحدث هجمات متعددة في نفس حادث الاعتداء

12 هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

13 وحدة الدعم والمفاوضات وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان

- **يوم 21 كانون الثاني في محافظة الخليل:** دخلت مجموعة من المستوطنين إلى أراضي المواطنين الزراعية في قرية سوسيا الواقعة شرق بلدة يطا، واقتلعت نحو 150 غرسة زيتون.
- **يوم 20 كانون الثاني في محافظة نابلس:** اقتحمت مجموعة من المستوطنين قريتي جينصافوط والفندق وهاجمت منازل المواطنين، وأضرمت النار في مركبات وجرافة وأجزاء من منازل ومشتلاً ومنجرة على الشارع الرئيس قلقيلية - نابلس، كما اعتدت بالضرب المبرح على عدد من المواطنين أثناء محاولتهم التصدي للاعتداء، مما أدى إلى إصابة 12 مواطناً برضوض.
- **يوم 19 كانون الثاني في محافظة رام الله:** قام عشرات المستوطنين بالتجمهر عند الشارع الرئيسي قرب بلدة ترمسعيا وهاجموا مركبات المواطنين وأغلقوا الطريق. وهاجموا مركبات المواطنين بالحجارة والزجاجات الحارقة قرب حاجز عين سينيا العسكري المقام على أراضي المواطنين شمال رام الله، ما أدى إلى احتراق 4 مركبات وإلحاق أضرار مادية في مركبتين. وأحرقوا غرفة عند مدخل منزل في بلدة عين سينيا تعود للمواطن ذيب شراكة. وهاجم المستوطنون بلدة سنجل شمال رام الله هجوماً عنيفاً، وحاولوا حرق منزلين، ومخزن معدات زينكو، بالإضافة لحرق 4 مركبات إحداها محملة بأسطوانات غاز الطهي، ورشقوا منزلين بالحجارة، مما أدى إلى عشرات الإصابات من بينها حروق واختناق وكسور. وعرقلوا سير عمل سيارة الإسعاف التي كانت تقل مسناً يبلغ من العمر 85 عام، كان يعاني من اختناق بسبب الحرق.
- **يوم 8 كانون الثاني في محافظة بيت لحم:** دهس مستوطن الطفل موسى علي صلاحات، 12 عاماً، في قرية المنشية جنوب بيت لحم أثناء خروجه من مدرسته.
- **يوم 6 كانون الثاني في محافظة قلقيلية:** هاجم المستوطنون المنطقة الشرقية من قرية حجة، وأحرقوا مركبة تعود للمواطن رائد بصلات. كما هاجموا قريتي فرعتا واماتين، واعتدوا على منازل مواطنين بالحجارة وألحقوا أضراراً بنوافذها، وأتلفوا مزروعات في محيطها حيث ألحقوا مواد حارقة تجاه منزل غير مأهول بالسكان وأحرقوا جرافة في قرية اماتين.
- **يوم 3 كانون الثاني في محافظة رام الله:** أصيب تسعة مواطنين برضوض وكسور نتيجة الضرب بالعصي والحجارة والقضبان الحديدية وأحرقت 8 مركبات في هجوم للمستوطنين على أطراف بلدة سلواد.

انتهاكات الاحتلال في القدس المحتلة:

- استخدمت قوات الاحتلال القوة المفرطة ضد المقدسيين، ارتقى على أرض القدس شهيد برصاص الاحتلال، كما تم رصد 13 إصابة نتيجة إطلاق الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط والضرب المبرح، بالإضافة إلى عشرات حالات الاختناق بالغاز، كما تم رصد 82 حالة اعتقال في كافة مناطق محافظة القدس من بينهم 4 أطفال و14 سيدة، وما تزال سلطات الاحتلال تحتجز جثامين 45 شهيداً مقدسياً في ثلاجات الاحتلال ومقابر الأرقام.
- تزايدت اعتداءات المستوطنين والمتطرفين اليهود على الفلسطينيين بشكل عام وعلى أهالي محافظة القدس بشكل خاص، في ظل تقاعس شرطة الاحتلال عن اعتقال المعتدين منهم. وتعمدت حكومة الاحتلال توفير غطاء لممارسات المستوطنين العنصرية والإجرامية. وتلاعبت

وتحايلت بشكل منافي للقانون بهدف توفير شبكة أمان تحمي هؤلاء المعتدين، باعتبارهم الأداة القوية لسياسة الاحتلال المتطرفة لتنفيذ أهدافها وتحقيقها. وقد تم رصد 15 اعتداء للمتطرفين اليهود منها اعتداءان بالإيذاء الجسدي.

- استمرت اقتحامات المستوطنين والمتطرفين اليهود. واقتحم المسجد الأقصى المبارك 5,913 من المتطرفين اليهود و 3,618 تحت مسمى "سياحة" خلال فترة الأمر الواقع الذي فرضه الاحتلال والمسمى بالفترتين الصباحية والمسائية بحماية مشددة من قوات الاحتلال. وأصبحت صلوات المتطرفين اليهود وخاصة ما يعرف بالسجود الملحمي تقام بشكل جماعي وعلني في الأقصى وبشكل يومي وخاصة في المنطقة الشرقية على بعد أمتار من مصلى باب الرحمة تحت حراسة قوات الاحتلال. وخلال كانون الثاني واصل الاحتلال أعمال الحفريات والتهويد في منطقة القصور الأموية جنوب المصلى القبلي والملاصقة لسور المسجد الأقصى المبارك.
- فرضت محاكم الاحتلال بحق المعتقلين قرارات مجحفة، تعددت بين إصدار أحكام بالسجن الفعلي، وفرض الحبس المنزلي، بالإضافة إلى قرارات إبعاد وغرامات مالية باهظة. ومنهم من أصدرت محاكم الاحتلال بحقهم قرارات منع سفر، بالإضافة إلى تمديد اعتقال عدد كبير من المعتقلين لأشهر طويلة وربما لسنوات دون توجيه تهم واضحة بحقهم. وأصدرت محاكم الاحتلال العنصرية 31 حكمًا بالسجن الفعلي بحق أسرى مقدسين، من بينها 9 أحكام بالاعتقال الإداري "أي دون تحديد تهمة واضحة لهم". وأصدرت 3 قرارات بالحبس المنزلي. كما أصدرت سلطات الاحتلال 4 قرارات بالإبعاد عن البلدة القديمة، وقرار إبعاد واحدٍ منها عن المسجد الأقصى.

المعطيات ذات العلاقة بالأسرى السياسيين الفلسطينيين 14

ووفقا لنادي الأسير الفلسطيني، بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال حتى نهاية شهر كانون الثاني 2025 أكثر من 10 آلاف أسير/ة يقبعون في 23 سجن ومركز توقيف وتحقيق، وهذا العدد لا يتضمن معتقلي غزة المحتجزين في معسكرات الاحتلال. ومن بين الأسرى 15 أسيرة، من بينهم أربع أسيرات من غزة، وقد تكن هناك أسيرات في المعسكرات التابعة للاحتلال، لكن لا توجد معطيات واضحة عن أعدادهن، ومن ضمن إجمالي الأسرى في السجون هناك نحو 365 طفلا إضافة إلى 1802 معتقل ممن صنفتهم إدارة سجون الاحتلال "بالمقاتلين غير الشرعيين".

وخلال شهر كانون الثاني، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما لا يقل عن 528 مواطنا من بينهم 15 امرأة و 18 طفلا، وسجلت أعلى نسبة اعتقالات في محافظة جنين، حيث بلغت 135 حالة اعتقال.

14 المعلومات الواردة في التقرير تستند إلى تقارير محدثة صادرة عن نادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى والمحررين

واستمرت سلطات الاحتلال بتصعيد جرائمها وانتهاكاتها بحق الأسرى بعد السابع من تشرين الأول 2023 حيث كثفت من حملات الاعتقال في الضفة الغربية المحتلة وطالت أكثر 14 ألفا و 500 مواطن من بينهم العديد من النساء والأطفال وكبار السن إلى جانب إعادة اعتقال أسرى سابقين.

واستشهد في سجون الاحتلال خلال شهر كانون الثاني 4 أسرى هم معترز أبو زنيد من محافظة الخليل، محمد جبر من محافظة بيت لحم، محمد شريف العسلي من غزة وإبراهيم عدنان عاشور من غزة.

وضمن المرحلة الأولى من صفقة تبادل الأسرى، أفرجت سلطات الاحتلال خلال شهر كانون الثاني عن 400 أسير فلسطيني، وشملت الدفعات الثلاث مجموعة من الأسرى الأطفال، والأسيرات، وذوي الأحكام العالية، والمؤبدات، بالإضافة إلى عدد ممن تعرضوا للاعتقال خلال فترة الحرب على غزة مثل خالدة جرار، عبلة سعادات، محمد العارضة، زكريا الزبيدي، سامح الشوبكي، عمار مرضي، اسحق عرفة، نصر وشريف ومحمد أبو حميد ومحمد الطوس.

وكشفت الشهادات التي وثقتها الأورو متوسطي أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أخضعت المعتقلين المفرج عنهم للتعذيب والضرب، واحتجزتهم لساعات طويلة في الباصات مكبلي الأيدي قبل الإفراج عنهم، إلى جانب تعريضهم للإهانات والشتائم التي استهدفت تقويض كرامتهم الإنسانية حتى اللحظات الأخيرة قبل الإفراج:

- أفاد الأسير المفرج عنه "هيثم جابر" من بلدة حارس قضاء سلفيت، أن القوات الإسرائيلية اقتادته ورفاقه قبل يوم من موعد الإفراج عنهم وجرى حلق شعرهم بالقوة. وأضاف أن إدارة السجون أبلغته بضرورة حلق شعره فرفض، ليأخذوه بالقوة ويحلقون شعره تمامًا. وأضاف "جابر": "يعيش الأسرى في ظروف صعبة جدًا، وحتى اللحظات الأخيرة مورست ضدنا أشد أنواع التنكيل والتعذيب وامتهان الكرامة". وأشار إلى أن السجناء عاملوا المعتقلين كـ "الحيوانات"، حيث أجبروا على الوقوف في صف واحد بطريقة مهينة، وفي بعض الأحيان كان يُطلب منهم السير على أطرافهم الأربعة. علاوة على ذلك، حُرِّموا من حقوق أساسية مثل المياه، إذ كانت هناك قارورة مياه واحدة فقط مخصصة لكل غرفة على مدار 24 ساعة، بينما كانت دورات المياه خالية من المياه تمامًا، مما حال دون قدرتهم على قضاء حاجاتهم.
- كما أفاد الأسير المحرر "وائل النتشة"، المعتقل منذ عام 2000 والمحكوم بالمؤبد: "لعبوا على أعصابنا، خرجنا للحافلات ثم أعادونا إلى السجن لمدة ثلاث ساعات دون أن نعرف أي معلومة وما السبب، وهذا تسبب بضغط وإرباك. اعتقدنا أنه سيقوم بتوزيعنا على أقسام السجن بعد إيهامنا بوقوع مشاكل كبيرة في التبادل يصعب حلها، ليتبين لاحقًا أنه لعب على الأعصاب فقط."

ويخصوص معتقلي غزة، كشفت صحيفة يدبوت احرونوت الإسرائيلية أن دولة الاحتلال أبلغت المحكمة العليا أن 3464 أسيرا من قطاع غزة يتواجدون في السجون الإسرائيلية. وبحسب التقرير تم إطلاق سراح 151 منهم لأسباب مختلفة. وكشفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير،

شهادات جديدة لمعتقلي غزة بعد زيارات جرت لهم في 23 معتقلا في سجن (النقب)، ومعسكر (نفتالي)، على مدار يومين منها الشهادات أدناه:

- **"حرقوني بالماء الساخن":** أفاد المعتقل (ك، ن) البالغ من العمر (45 عاما)، والمعتقل منذ شهر كانون الأول 2023، " منذ اعتقالي تعرضت للضرب المبرح، حتى أصبت بكسور في جسدي، في محاولة لانتزاع اعترافات مني، وبقيت في معسكر في غلاف غزة لمدة 58 يوما، وكانت مثل عذاب الآخرة - تكبيل وضرب طوال الوقت، وإذلال وإهانات. عند نقلي إلى سجن (النقب)، أحرقوني بالماء المغلي بإبريق كهربائي، وما تزال آثار الحروق واضحة على جسدي، اليوم أعيش بالخيام، والخيام ممزقة، نعاني من البرد القارس، واليوم نموت من البرد ومن الجوع".
- **"أنام بالجوع وأستيقظ بالجوع":** أما المعتقل (ع. ه) البالغ من العمر (21 عاما) فقال: "اعتقلت في شباط 2024، خلال عملية نزوح ونُقلت إلى أحد المعسكرات في غلاف غزة، وبقيت هناك لمدة 12 يوما، ثم جرى نقلي إلى معسكر في القدس، ثم إلى "عوفر"، ثم إلى "النقب". كل رحلة كانت رحلة عذاب وموت، واليوم الدمامل والجروح والثقوب تغطي جسمي، بعد إصابتي بمرض السكايبوس - الجرب، وأنا حاليًا بالجوع وأستيقظ بالجوع، وإلى جانب كل ما أعانيه فإنني أعاني من مشكلة ضغط العين، وبحاجة إلى متابعة، فمنذ طفولتي لم أعد أرى في عيني اليمنى، واليوم عيني اليسرى في خطر شديد".
- **"ذبحونا من الضرب على مدار يوم كامل وتبول جنود الاحتلال علينا":** فيما أفاد المعتقل (م. ح) البالغ من العمر (21 عاما)، والمعتقل منذ كانون الأول 2024، "الأيام الأولى على اعتقالي كانت فظيعة، تعرضت للتعذيب والتنكيل، حيث نقلت إلى ساحة (البراوي)، وتعرضت ليوم كامل للضرب المبرح، "ذبحونا من الضرب على مدار يوم كامل"، ثم نقلونا على مكان آخر، ورشقوا المياه العادمة علينا، وتبولوا علينا، ثم نُقلنا إلى معسكر لمدة 27 يوماً، هناك بقينا (راكعين) على الركب، ومعصوبي الأعين، ومقيدي الأيدي والأقدام، ولاحقا جرى نقلنا إلى سجن النقب، واليوم نعيش العذاب والموت البطيء على مدار الساعة". وأشار المحامي إلى أن المعتقل (م. ح) خرج مرتدًا قميصًا (فانيلا) صيفيًا وممزقًا، وكان يرتجف من البرد، ومرض الجرب يغطي جسده".
- **"نعيش في جحيم":** وقال المعتقل (خ. ج): "في بداية اعتقالي كنا نعيش في جحيم، ولا نعرف ما مصيرنا، ولا وضعنا القانوني، مورس بحقنا كافة أشكال الجرائم والتنكيل والحرمان، واليوم نواجه الجوع، فكميات الطعام قليلة جداً وغير صالحة للاستخدام الآدمي وغالبية الأسرى يقومون بجمع لقيمات الطعام حتى يأكلوا وجبة واحدة ليلاً، ومنذ اعتقالنا محرمون من السكر والملح، واليوم نعاني من ظروف اعتقال صعبة ومحرمون من كل مقومات الحياة الأساسية".

الاعتقال الإداري

كما واصل الاحتلال اعتقال المزيد من المواطنين وإصدار أوامر اعتقال إداري بحقهم، حيث بلغ عدد الأوامر الصادرة بعد السابع من أكتوبر أكثر من 10000 أمر. ووصل عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال إلى 3369 معتقلا من بينهم ما لا يقل عن 100 طفل، علما أن عدد المعتقلين الإداريين قبل السابع من أكتوبر بلغ نحو 1200.

الاستيطان

النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية

تم الإعلان عن 8 مخططات هيكلية استيطانية في الضفة الغربية، تتوزع كما يلي:

1. إيداع مخطط لتوسيع مستوطنة مِفو دوتان عن طريق بناء 455 وحدة سكنية، مباني ومؤسسات عامة، منشآت هندسية، ومناطق رياضية واستجمام على مساحة 529 دونم.
2. إيداع مخطط لإضافة وحدتين سكنيتين على مبنى قائم على مساحة 2 دونم في مستوطنة ايتمار.
3. إيداع مخطط في مستوطنة بدوئيل، بهدف إضافة 12 وحدة سكنية على مباني قائمة على مساحة 13 دونم.
4. المصادقة على إقامة منطقة صناعية هياعر هأنجلي على مساحة 629 دونم شمال مستوطنة بيتار عيليت.
5. المصادقة في مستوطنة جفعات زئيف، بهدف إضافة 5 وحدات سكنية لمباني قائمة على مساحة 2 دونم.
6. المصادقة في مستوطنة جفعات زئيف، بهدف إضافة 5 وحدات سكنية لمباني قائمة على مساحة 3 دونم.
7. المصادقة على لبناء مبنى عام على مساحة دونم في مستوطنة جفعات بنيامين.
8. المصادقة على لبناء 186 حدة سكنية في مستوطنة ألون موريه، على مساحة 90 دونم.

النشاطات الاستيطانية في القدس المحتلة 15

استمرت السياسة الإسرائيلية بالسيطرة على المزيد من الأراضي في القدس المحتلة، فمنذ بداية هذا العام تم الإعلان عن توسيع منطقة نفوذ مستوطنة جفعات بنيامين، وضم البؤرة الاستيطانية بني ادم للمستوطنة، بحيث أنها تعتبر خطوة لشرعنة هذه البؤرة. عن طريق مصادرة 1107 دونم وتسجيلها كأراضي دولة.

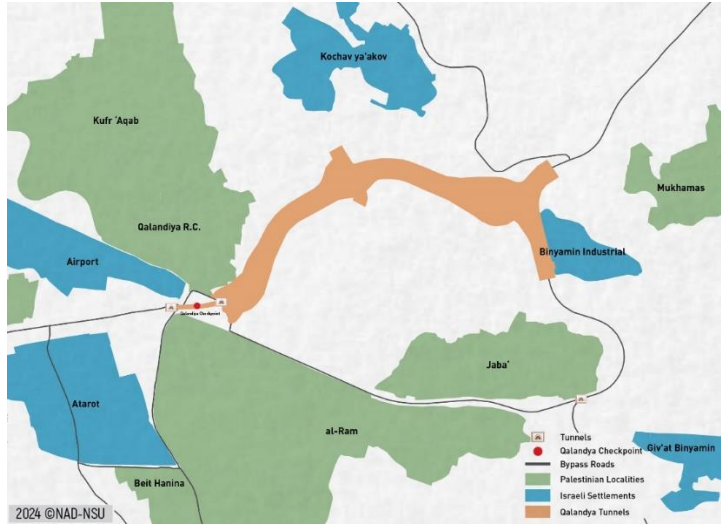
كما قامت بلدية الاحتلال في القدس، عن طريق لجنة التخطيط والبناء، بمناقشة مصادرة نحو 29 دونم من أراضي حي واد الجوز في القدس بهدف إقامة شارع بطول 1.5 كم، في إطار مشروع وادي السيليكون.

تم الإعلان عن 7 مخططات هيكلية استيطانية في القدس، تتوزع كما يلي:

1. إيداع مخطط في مستوطنة رامات شلومو، بهدف إضافة 12 وحدة سكنية على 4 مباني قائمة على مساحة 5 دونم.
2. المصادقة على مخطط لتوسيع مستوطنة جفعات همتوس باتجاه شارع، 60 ويشمل بناء 3500 وحدة سكنية ومناطق تجارية ومؤسسات وفنادق تحتوي على 1300 غرفة، وتبلغ مساحته 120 دونم.

3. المصادقة على مخطط لإقامة مبنى عمومي في مستوطنة نفي يعقوب على مساحة دونم.
4. المصادقة على مخطط لإقامة مجمع ومبنى جديد لجمعية الرفق بالحيوان شمال مستوطنة سنهادريا بالقرب من الخط الأخضر على مساحة 11.5 دونم.
5. المصادقة على مخطط لإقامة الخط البنفسجي للقطار الخفيف على مساحة 283 دونم، والذي يتصل مع الخطوط الأخرى في القدس المحتلة.
6. المصادقة على مخطط لإقامة حديقة أثرية تحت اسم "كطيسماه"، والتي تقع على شارع 60 بالقرب من مستوطنة هار حوماه وجفعات همتوس في القدس، على مساحة 18 دونم.
7. المصادقة على مخطط في مستوطنة هار حوماه، بهدف لإضافة بناء وطوابق لتوسيع مدرسة دينية يهودية على مساحة 4 دونم.

تم الإعلان عن استملاك ما يقارب 262 دونم من أراضي قرى جبع وكفر عقب والرام ومخماس وقلنديا في محافظة القدس، حسب قانون الاستملاك للمصلحة العامة رقم 321 سنة 1969، سيتم مصادرة قطع أراضي لإقامة وتوسعة شارع رقم 45 مقطع الرام، الواصل بين شارع 60 جهة بنيامين الصناعية وكوخاف يعقوب، مروراً بمنطقة الكسارات وحتى حاجز قلنديا والذي يمر تحته عبر نفق.



التحريض (أمثلة من المنشورات التحريضية) 16

الموغ كوهين، عضو كنيست عن قوة يهودية (**فيسبوك**، 20 كانون الثاني 2025) "في الوقت الذي نشعر به بفرحة تحرير مختطفينا من أسر حماس النازية، ايمن عودة يساند الإرهابيين ويحرض على الإرهاب. أطلب من المستشارية القضائية للحكومة فتح تحقيقاً فورياً ضد عضو الكنيست ايمن عودة الملعون بسبب دعمه وتحريضه على الإرهاب"

تسفي سوكون، عضو كنيست سابق عن الصهيونية المتدينة (تويتر، 22 كانون الثاني 2025)

16 تصدر دائرة شؤون المفاوضات تقريراً شهرياً يسلط الضوء على التحريض الرسمي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، ويتم نشر هذا التقرير على الموقع الرسمي للدائرة WWW.NAD.PS

"خروج قائد سرية جنين ظهر اليوم. لا يزالون غير مستوعبين ما الذي يحدث معهم. عقوبة جنين مثل عقوبة جباليا" و"حان وقتك يا جنين؟"

عميحي الياهو، عضو كنيسة عن قوة يهودية (تويتر، 22 كانون الثاني 2025)
(المنشور رد على تغريد لمنظمة "سلام الآن" اليسارية تنتقد فيها تصويت غانتس وايزنكوت على بدء السيادة الإسرائيلية على أرضي غور الأردن). "كلي سرور لرؤية اشخاص مثل جانتس وايزنكوت يفهمون اليوم ما الذي نقوله منذ وقت. إن الطريقة الوحيدة لجلب السلام الحقيقي هي بدء السيادة الإسرائيلية الكاملة على كل أجزاء أرض إسرائيل. من حقاً يريد "سلام الآن"، يجب أن يفهم- بدون سيادة لا يوجد سلام. وإن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم، بل أبقيت منهم أذى أمام أعينكم وأذى لكم، يضايقونكم في الأرض التي أنتم ساكنون فيها".

جلعاد اردان، سفير إسرائيل في الأمم المتحدة (تويتر، 25 كانون الثاني 2025)
"قبل تنفيذ التشريع المتعلق بالأونروا، أبلغت الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة أن يُخلى ممثلو الأونروا منشأتهم في القدس، وفقاً لما ينص عليه القانون. لقد تسللت حماس ومنظمات إرهابية أخرى إلى الأونروا منذ وقت طويل. إن رفض الأمين العام المستمر والمبدئي للاعتراف بالأدلة التي قدمتها إسرائيل بشأن انعدام حيادية الأونروا وارتباطها بالإرهاب، دفع إسرائيل إلى التصرف بمسؤولية تجاه مواطنيها، والرد بشكل حاسم، وإنهاء تعاونها مع الأونروا."

انتهى